ظاهرة اللبس في الصرف العربي
"تطبيق على عدد من المسائل الصرفية"

د. رياض يونس خلف
قسم اللغة العربية / كلية التربية
جامعة الموصل

الاستلام **القبول**
2012 / 05 / 02 **2012 / 06 / 06**

ABSTRACT

The present research aims at showing the confusion taking place in morphological matters such as Ratios, Reduction or the confusion of singular with Replacive Plural. It also aims at showing the reason of that confusion, the confused utterances and ways avoiding that confusion if possible.

I have chosen these matters in particular the reoccurrence of the confused utterances relative to them. As far as Ratios, the change it makes is omitting Taa‘ Al-Taneeth and Yaa‘ Fa‘eel and Fa‘eela and returning dual and plural into singular. As to Reduction, it changes vowels and turns them and removing the movement of the word in its intransitive form. As to infinitive and plural, they sometimes take the same measure.

It is worth mentioning here that the confusion occurring in these matter is due to following the usually used morphological rules which sometime lead to making identical structures confusing one with another. For that reason, scientists exceed this confusion by putting an exceptional rule. For example, as those scientists did in the ratios to the compound when they relate to it a sentence or relating it to Fa‘lal avoiding the confusion happening by using the usually used rule. Or they set the rule with new requirements which prevent the confusion such preventing to structure superlative verbs from the negative or passive verbs due to their confusion with the positive or active verbs.

To sum up , scientists have tow means to avoid confusion:

1. Avoiding the rule leading to confusion to anther with no confusion.
2. Returnning to phonemic changes guaranteeing no confusion.

I tried hard to present these matters in a scientific way and discussing them in relation to their linguistic origins.

ملخص البحث

يهدف هذا البحث إلى إظهار اللبس الحاصل في مسائل صرفية كالنسب والتصغير أو التباس المفرد بجمع التكسير، وإلى بيان سبب ذلك اللبس، واللفظ المُلتبَس به، وسُبل تجنُّبه إن أمكن ذلك.

ووقع اختياري على هذه المسائل بعينها؛ لكثرة ما يرد فيها من ألفاظ مُلبِسَة، أما النسب فللتغيير الذي يُحدثه في المفرد من حذف تاء التأنيث، وياء (فعيل، وفعيلة) وردّ المثنى والجمع إلى المفرد. وأما التصغير فلأنه يُغيّر حروف العلة فيقلبها، ويزيل حركة الكلمة بهيئته اللازمة. وأما المصدر والجمع؛ فلأنهما يشتركان في الوزن أحياناً.

وينبغي التنبيه هنا على أن اللبس الحاصل في هذه المسائل إنما سببه اتّباع القواعد الصرفية المطردة مما يؤدي أحياناً إلى إحداث مبانٍ متطابقة يلتبس بعضها ببعض، فلذا عمد العلماء إلى تجاوز هذا اللبس بتقعيدها بقاعدة استثنائية، كما فعلوا في النسب إلى المركب إذ نسبوا إليه جملة، أو نحتوه على (فعلل) تجنباً للبس الحاصل باتباع القاعدة المطردة. أو يلجؤون إلى ضبط القاعدة بضوابط جديدة تمنع اللبس، كمنع بناء أفعل التفضيل من الفعل المنفي، أو المبني للمجهول، لمّا كانا يلتبسان بالفعل المثبت أو المبني للمعلوم.

وخلاصة القول إن لهم في تجنب اللبس وسيلتين:

1- العدول عن القاعدة التي تؤدي إلى اللبس إلى أخرى يُؤمن معها اللبس.

2- اللجوء إلى تغييرات صوتية يتحقق معها أمن اللبس.

ولقد حاولت قاصداً عفو الله تعالى عرض المسائل بمنهجية علمية ومناقشتها بحسب أصولها اللغوية والله الموفق للصواب.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد دأب أهل اللغة في الحديث عن اللبس، وبحثوا في أسبابه وطرائق أمنه في الكلام، لأن غاية المتكلم إفهام السامع، وإيصال المعنى إليه مفيداً، وهذه الفائدة لا تحصل باللبس فهو

محذور إذاً، لذا عزمت –بعد التوكل على القدير– على بيان اللبس الصرفي الحاصل في المفردات، وبيان ما هو مُلبِس في مسائل التصريف، كالنسب والتصغير وغيرهما. وقد ارتسمت لي صورة البحث الأولى ولعلي اسطرها بالآتي:

المطلب الأول: اللبس في باب النسب. وفيه:

أ– التباس المفرد بالمركب.

ب– التباس المفرد بالمثنى والجمع.

ج– التباس المذكر بالمؤنث.

د– اللبس في الصيغ.

المطلب الثاني: اللبس في باب التصغير.

المطلب الثالث: التباس المفرد (المصدر) بجمع التكسير.

وسأسعى طاقتي إلى جمع أمثلة الألفاظ الملبسة صرفياً، وإلى بيان موضع اللبس الحاصل في الكلمة وسببه، وإلى كيفية تجنبه في ما يمكن تجنبه. والله الموفق للصواب.

المطلب الأول

اللبس في باب النسب

أما بادئ بدء فأذكر أن العرب جعلوا ياء النسب مشددة فرقاً بينها وبين ياء المتكلم وهو أول التفريق أمناً للبس، ولأمور أُخَر أوجزها الصبان بقوله: "وشُدّدتْ الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة، ولو أفردت لاسْتُثقلتْ الضمة والكسرة عليها. ولئلا تلتبس بياء المتكلم. ولأنّ الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين"[(1)].

واللبس الحاصل في النسب يكون في الآتي:

1– التباس المفرد بالمركب.

2– التباس المفرد بالمثنى والجمع.

3– التباس المذكر بالمؤنث.

4– اللبس في الصيغ.

أولاً– التباس المفرد بالمركب:

وما ذا إلا لأن النسب إلى المركب الإضافي يقتضي النسب إلى أحدهما وحذف الآخر، فالنسب إلى عبد القيس مثلاً: عبديّ، فيلتبس بـ(عبد) مفرداً لأن النسبة إليه: عبديّ أيضاً، ومثل هذا لا يحصى في العربية.

(1) حاشية الصبان، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد الصبان: 4/ 249.

ولذا فلا حجة لمن يقول: إنهم يفرون من اللبس في المركب الإضافي في نحو: عبد الدار، وعبد الأشهل، وعبد مناف، وعبد المطلب، بحذف المُلبِس المُشتَرك والنسب إلى ما لا لبس فيه فيقولون: داريّ، وأشهليّ، ومنافيّ، ومطلبيّ؛ لئلا يلتبس بعبد القيس أو غيره مما أوله عبد؛ لأنك ترى وإن لم تُنعم النظر أنهم وقعوا فيما فروا منه وهو الالتباس بالمفرد وهو، دار، وأشهل، ومناف، ومطلب، من غير إضافة.

وهذا يقال في الكلام على المُصَدّر بكنية كـ (أم سعد، وأبي بكر) لأن النسبة إليهما (سعدي وبكري) بحذف المضاف، لأنهم لو قالوا: أمّي، وأبويّ، لكانت كل الكُنَى واحدة في النسبة إليها، بَيدَ أنك ترى أن النسبة إليها بحذف المضاف لا يحل القضية؛ لأنه يلتبس بالمفرد الذي لم يضف وهو هنا (سعد وبكر) فالنسبة إليهما: سعديّ وبكريّ كما عَلِمت.

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن العلماء اختلفوا في المركب الإضافي إلى أيّهما يُنسب؟. فسيبويه ومَنْ تبعه يرى أن تنسب إلى ما حصل به التعريف، فتقول في غلام زيد: زيديّ؛ لأن الأول صار معرفة بالثاني، وفي عبد القيس: عبديّ؛ لأن الثاني إنما صار معرفة بالأول[1]. وعليه المبرد وهذا نص كلامه: "اعلم أن الإضافة على ضربين: أحدهما: ما يكون الأول معروفاً بالثاني، نحو قولك: هذه دار عبد الله، وغلام زيد، فإن نسبت إلى شيءٍ من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني؛ لأن الأول إنما صار معرفة به. وذلك قولك في ابن الزبير: زبيريّ، وفي غلام زيد: زيديّ. والوجه الآخر في الإضافة: أن يكون المضاف وقع علماً، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النسب إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: عبديّ"[2]. وذهب الصبان إلى أن النسبة إلى كل ما أوله (عبد) مُلبِس[3].

ونرى أن النسب إليه كما ورد عن العرب صحيح؛ لأنه لما خُصَّ عبد القيس بعبديّ واشتهر به زال اللبس فلا حرج. كما أنّ النسب إليه على قيسيّ مُلبِس بقيس العشيرة.

وقال غيرهم: إنما تنسب إلى ما لا لبس فيه فالنسبة إلى ابن الخطاب مثلاً: الخطابيّ، لأنه لو قيل: بَنَوِي لالتبس بغيره مما هو مثله، وإن كان الأصل أن يُنسب إلى الأول لكنه ترك مخافة اللبس، قال ابن سيدة: "فأما (ابن فلان) فقولك في النّسب إلى ابنِ كُراع: كُراعِيّ وإلى ابنِ مسلم: مُسْلِمِيّ. وقالوا في النّسب إلى أبي بَكْر بن كلاب: بَكْرِيّ، وقالوا في ابنِ دَعْلَج: دَعْلَجِيّ، وإنما صار كذلك في ابن فلان وأبي فلان؛ لأن الكُنى كلّها مشتقة متشابهة في الاسم المضاف، ومختلفة في المضاف إليه، وباختلاف المضاف إليه يتميز بعض من بعض، كقولنا: أبو زيد، وأبو جعفر، وأبو مسلم، وما جرى مجراه، فلو أضفنا إلى الأول لصارت النّسبة فيه كأَبَوِيّ، ولم

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 376/3.

(2) المقتضب: 141/3.

(3) ينظر: حاشية الصبان: 270/4.

يُعرف بعضٌ من بعض، وكذلك في (الابن) لو نسبنا إلى الأول فقلنا: ابْنِيّ، وقع اللبس فعدلوا إلى الثّاني من أجل ذلك"[1]. وقال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم في عبد منافٍ: منافيٌ. فقال: أما القياس فكما ذكرت لك إلا أنهم قالوا: منافيٌ مخافة الالتباس، ولو فُعلَ ذلك بما جعل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس"[2].

فهذه الأشياء مطردة في الأسماء وهي لاطرادها ملبسة. فخلاصة القول أننا ننسب إلى عجز المركب إذا كان النسب إلى أوله مُلبِس، وذلك في موضعين:

1- إذا كان المركب مُصدَّراً بكنية.
2- إذا تعرف الأول بالثاني.

فالعدول عن المضاف إلى ما أضيف إليه أو العكس دائر بين اللبس وأمنه، ولذا نحت العرب من المركب الإضافي اسماً واحداً على وزن "فعلل" فأخذوا من الاسم الأول حرفين، ومن الآخر حرفين، ثم نسبوا إليهما نحو: عبشميّ في عبد شمس، وعبقسيّ في عبد القيس، وفعلوا ذلك فراراً من اللبس وطلباً للمأمون، وإن عدّه السيوطي شذوذاً فقال: "ومن شواذ النسب بناؤهم (فَعلَل) من جزئي المركب، كقولهم في عبد شمس: عبشميّ وفي عبد الدار: عبدريّ وفي امرئ القيس: مرقسيّ، وعبد القيس: عبقسيّ، وفي حضرموت: حضرميّ"[3].

وزعم بعضهم أنه مجرد رياضة صرفية في تصريف الكلام[4]. والحق أنهم ما فعلوه إلا مخافة اللبس كما قال ابن الحاجب: "والعذر في هذا التركيب مع شذوذ أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التبس، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف، ولا يطلق اسمه عليه مجازاً، بخلاف ابن الزبير {يريد النسب إلى ابن الزبير} فان إطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير، نحو: قريش وهاشم وخندف، وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع"[5]. وقبله قال المبرد: "وقد تشتق العرب من الاسمين اسماً واحداً لاجتناب اللبس، وكذلك لكثرة ما يقع (عبد) في أسمائهم مضافاً، فيقولون في النسب إلى عبد القيس: عبقسيّ، وإلى عبد الدار: عبدريّ، وإلى عبد شمس: عبشميّ، والوجه ما ذكرت لك أولاً، وإنما فعل هذا لعلة اللبس"[6].

فَلِمَ لا يكون النحت من وسائل أمن اللبس في عصرنا؟ ونحن أكثر احتياجاً منهم لكثرة المركبات في زماننا.

---

(1) المخصص، لابن سيدة: 164/4، وينظر: كتاب سيبويه: 376/3.
(2) كتاب سيبويه: 376/3.
(3) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: 369/3، وينظر: كتاب سيبويه:3 /376.
(4) ينظر: درة الغواص في أوهام الخواص، للحريري: 96.
(5) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترآباذي: 76/2.
(6) المقتضب: 142/3، وينظر: الأصول في النحو، لابن السراج: 69/3.

وينبغي التنبيه هنا إلى أن بعض العلماء ذهب إلى أنه لا ضرر باللبس في باب النسب. ونحن نقول: أَبَعدَ كل هذه المحاولات والتغييرات تجنباً للبس؟ يُقال: إن العرب لا يراعون اللبس في النسب. جاء للخضري عن العرب قوله: "إنهم لا يبالون باللبس في هذا الباب"[1]. لذا فهم لا يبالون إن نسبت إلى البَصرة: بِصري، أو بَصري أو بُصري، وإن كان الأخير مما يلتبس بالنسب إلى بُصرى الشام إذا نسب إليها بحذف الألف. وعلل ذلك الصبان بقوله: "وإن كان المتجه عندي جواز الضم، بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما مرّ"[2].

حتى نقل الصبان عن ابن هشام أنه يوجب أن لا يجتنب اللبس في هذا بل يقال في عبد المطلب مثلاً: عبديّ. وذلك لأنهم لم يجتنبوه في النسب إلى المفرد والمثنى والجمع كزيد، وَزَيدَين، أو المفرد والمركب، كخمسة، وخمسة عشر. ثم قال-أي: ابن هشام-: "وبالجملة فالقول بمراعاة الإلباس هادم لقواعد الباب أو مقتضٍ لترجيح أحد المتساويين"[3].

ومثل المركب الإضافي المركب العددي، فالنسب إليه مُلْبِس أيضاً ولذا انقسم العلماء في النسب إليه على قولين:

الأول: منع النسب إليه إن لم يكن اسماً، لأنه يلتبس بالمفرد، إذ لا بّد من حذف أحد المتضايفين، كاثني عشر، لأننا لو نسبنا إليه وجب أن نقول: اثْنِيٌّ أو ثَنَوِيّ فكان لا يُعرَف هل نسبنا إلى اثنين أو اثْنَيْ عَشَر. قال سيبويه: "وأما اثنا عشر التي للعدد فلا تضاف ولا يضاف إليها"[4]. يريد بالإضافة النسب؛ لأنها مثله.

والثاني: يجيز النسب إليهما منفردين لئلا يقع لبس، وقد أجاز ذلك أبو حاتم السّجِسْتاني نحو: ثوب أَحَدِيٌّ عَشْرِيّ، وفي المؤنث إِحْدَيّ أو إِحْدَوِيٌّ عَشْرِيّ إذا نسبتَ إلى ثوب طوله إحدى عشرة ذراعاً. كذلك اثْنِيٌّ عَشَرِيّ، أو ثَنَوِيٌّ عَشَرِيّ، إلى آخر المركبات[5].

وما هذه المحاولة من قبل هذا العالم الجليل إلا وسيلة لتجنب اللبس ولجعل الكلام آمناً لأن النسب إلى أحدهما يوقع اللبس بالمفرد، فلو نسبنا إلى خمسة عشر لقلنا: خمسيّ، فيلتبس بالنسب إلى خمسة، أو خمس. ولو نسبنا إلى الثاني لقلنا: عشريّ فيلتبس بالنسبة إلى عشر أو عشرة. كما أنه لا يدل على خمسة عشر مطلقاً. وإن أجاز بعضهم النسبة إلى خمسة عشر فقال: خمسيّ وحذف الثاني[6].

---

(1) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لمحمد الخضري: 175/2.

(2) حاشية الصبان: 282/4.

(3) المصدر نفسه: 271/4. ولم أجده عند ابن هشام.

(4) كتاب سيبويه: 375/3.

(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 74/2.

(6) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: 40/2.

ومثل هذا يقال في النسب إلى المركب المزجي قال المبرد: "اعلم أنك إذا نسبت إلى اسمين قد جعلا اسماً واحداً فإنما النسب إلى الصدر منهما، وذلك قولك في النسب إلى بعلبك: بعلي، وإلى حضرموت: حضريّ، وإلى رام هرمز: راميّ. وقد يجوز أن تشتق منهما اسماً يكون فيه من حروف الاسمين، كما فعلت ذلك في الإضافة، والوجه ما بدأت به لك. وذلك قولك في النسب إلى حضرموت: حضرمي، كما قلت في عبد شمس، وعبد الدار: عبشمي، وعبدري"[1]. وكل ذلك تجنباً للبس، ولذا ذهب أبو حاتم السجستاني إلى جواز النسب إليهما نحو: تأبطيّ شريّ، وبعليّ بكيّ، وراميّ هرمزيّ، وفي العدد: إحديّ عشريّ، ونقل عن الأخفش (يونس بن حبيب) قوله: "وإن خفت الإلباس قلت: راميّ هرمزيّ"[2]. وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزأين في قول القائل[3]:

تزوجتهـــا راميّـــة هرمزيّـــةً بفـضل الـذي أعطـى الأميـرُ مـن الـرزقِ

وأجاز الجرمي وحده النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت؟. فتقول في بعلبك: بعليّ أو بكيّ، وفي تأبط شراً: تأبطيّ أو شريّ[4]. فصار في المركب المزجي أقوال: الأول: أن ينسب إلى صدره، نحو: بعلي. الثاني: أن ينسب إلى عجزه، نحو: بكيّ، الثالث: أن ينسب إليهما معاً، نحو: بعليّ بكّيّ، الرابع: أن ينسب إلى مجموع المركب، نحو: بعلبكيّ. الخامس: أن يبني من جزأي المركب اسم على "فعلل" وينسب، نحو: حضرميّ، قال الأشموني في ذين الأخيرين: "وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما"[5].

فكل هذه التغييرات والتنوع في النسب إلى المركب وغيره الهدف منه هو تجنب اللبس، والعدول عنه إلى ما هو آمن.

ثانياً- التباس المفرد بالمثنى والجمع:

يقتضي النسب إلى الاسم أن يكون مفرداً فيوجب رد المثنى والجمع إليه، فلا يُعلم حينئذ أصل المنسوب إليه أهو مفرد؟ أو مثنى أو جمع ردا إلى المفرد؟ نحو: زيد، وزيدان، وزيدون النسب إليها جميعاً: زيديّ. قال الأشموني: "فتقول في النسب إلى مسلِمَين ومسلِمِين ومسلمات: مسلميّ، وفي النسب إلى تمرات: تمْريّ"[6].

---

(1) المقتضب: 143/3.

(2) همع الهوامع: 357/3.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 72/2. والشاعر مجهول.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 72/2.

(5) حاشية الصبان: 267/4.

(6) حاشية الصبان: 258/4.

أمّا جُموعُ التكسِير فَتَقُول في نحو: الصُّحُفِ: صَحَفِيّ، وكذا في صحيفة. وتقول في بِحار وأبحُر وبُحور: بَحريّ. وكذا في بحر مفرداً.

وأما وجوب رد المثنى والجمع إلى المفرد فاختلف فيه العلماء فقد نُقل عن أبي الحسن الأخفش قوله: "إنما وجب أن تحذف علامة التثنية والجمع لأنهما ليسا بلازمين للاسم، فصارا بمنزلة هاء التأنيث وياء النسبة... فحذفوا علامة التثنية والجمع، لمجيء النسبة، كما حذفوا هاء التأنيث، لأن من شرط الإعراب أن يقع على ياء النسبة، فلم تقْوَ علامة التثنية والجمع، فصار في الاسم رفعان ونصبان وجران، وهذا لا يكون، لأن عاملاً واحداً لا يحدث في الاسم الواحد إعرابين، فكانت ياء النسبة ألزم من علامة التثنية والجمع، لأن المنسوب يصير مرفوعاً بما نسب إليه، من بلد أو غير ذلك، فلذلك صار بقاء ياء النسبة أولى من بقاء علامة التأنيث والجمع، ومع ذلك فلو أبقوا علامة التثنية والجمع، لالتبس المنسوب إلى التثنية والجمع بالمنسوب إلى الواحد على لفظ التثنية والجمع، وكان الحذف من المثنى والمجموع أولى ممن اسمه ذلك، لأن الألف والنون إذا صارتا مع ما قبلهما من الكلمة اسماً لواحد، لم يجز أن يفارقاه، لأنه قد صار علماً معهما، فجريا مجرى أحد حروف الأصل، فإذا كانت الألف والنون للتثنية لم يكونا لازمين، فكان حذف ما لا يلزم أولى من حذف اللازم"[1]. والعلة الثانية ليست لازمة لأنه ليس كل مثنى أو جمع له واحد على لفظه، فالمنع مطلقاً مخافة الالتباس بألفاظ معدودة وردت على لفظ التثنية والجمع حجة واهية.

أما أبو البركات الأنباري فيقول: "حكم الواحد من الفرائض {جمع فريضة} كحكم الجمع، فإذا كان حكم الواحد كحكم الجمع وجب الرد إلى الواحد؛ لأنه أخف في اللفظ مع أنه الأصل، فأما قولهم: أنماريّ ومدائنيّ، فإنما نسبوا إلى الجمع لأنه صار اسمَ شيءٍ بعينه وليس المقصود منه أن يدل على ما يقتضيه اللفظ من الجمع، فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد"[2]. فلما كان النسب نسبة شيء إلى شيء اكتفى بالواحد.

أما أبو البقاء العكبري فَعلّل سبب الرد إلى المفرد بأمرين: "أحدهما: أنَّ النسبَ يُنقل إلى الوصف، والوصفُ هنا يصير واحداً، لأنَّ الموصوفَ واحدٌ فينبغي أن يكونَ اللفظُ مفرداً ليطابقَ المعنى. والثَّاني: أنَّ الجمع والنسبَ معنيان زائدان، فلم يُجمعْ بينهما فِراراً من الثِّقل، ولا لَبْس لأنَّ الواحدَ المنسوبَ إليه يشتملُ على الجمع، وليسَ المرادُ في النسب الدَّلالةَ على الجمع بل النسب إلى الجنس فيصير في ذلك كالتمييز"[3].

وتنبغي الإشارة هنا إلى أن هذا الذي ذكرناه في وجوب رد المثنى والجمع إلى المفرد عند النسب أنما هو رأي البصريين، وقد ذكر السيوطي أن قوماً ينسبون إلى الجمع على لفظه مطلقاً نحو: فرائضي، وكُتُبي[4].

---

(1) علل النحو، للوراق: 545.

(2) أسرار العربية: 378.

(3) اللباب في علل البناء والإعراب: 154/2.

(4) ينظر: همع الهوامع: 367/3.

وقد تبَنّى هذا الرأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين نصّ في أحد قراراته على أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك[1]. ويرى الدكتور مصطفى جواد وجوب النسب إلى الجمع إذا قُصِدت الدلالة على الاشتراك الجمعيّ، وتكون النسبة إلى المفرد في رأيه خطأ حينئذ. لأنه يُفرِّق بين {الدُّوَلي} المنسوب إلى مجموعة الدُّوَل مثل: مجلس الأمن الدُّوَليّ، والبنك الدُّوَليّ، و{الدَّوْليّ} المنسوب إلى الدولة الواحدة مثل: مطار القاهرة الدَّوْليّ[2].

ومن قرارات المجمع المذكور النسبة إلى المثنى والجمع، كما في {أذيناني} على أن يلزم المثنى الألف في هذا التركيب، لأنّ الإعراب عندئذ يكون على الياء، ذلك أنّ في المثنى لغة تلزمه الألف في جميع الأحوال. كما أجاز النسب إلى جمع المؤنث السالم في الأعلام وما يجرى مجراها دون حذف الألف والتاء نحو: {الساداتي} في النسبة إلى من اسمه السادات، و{عطياتي} في النسبة إلى من اسمها عطيات، وكذلك ما يجري مجرى الأعلام من أسماء الأجناس والحِرَف والمصطلحات، مما يدل على معين، مثل: {الساعاتي} و{الآلاتي}. وذلك فراراً من اللبس إذا حذفت الألف والتاء عند النسب[3]. واللبس ممنوع لأنه يوقع في الخطأ لأنه خلاف المراد بخلاف الإجمال الذي هو احتمال أحد شيئين فهو من مقاصد البلغاء.

بل قد تمتنع النسبة إلى المفرد؛ وذلك في العلم المجموع لأنه يلتبس بغيره، وذلك إن لم يكن الجمع باقياً على دلالة الجمعية بأن صار علماً على مفرد أو على جماعة واحدة معينة، فنقول في النسب إلى: المدائن: مدائني، وإلى: الجزائر: جزائري، ونقول في النسب إلى الأنصار (رضي الله عنهم): أنصاري، وإلى المماليك: مماليكيّ، ولا ينسب إلى المفرد؛ منعاً للإبهام واللبس، إذ لو نسب إلى المفرد فقيل في الجزائر: جَزَريّ، لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد (جزيرة) والنسب إلى الجمع (جزائر)[4].

وكذا يقال في النسب إلى الأعراب: أعرابيّ لا عربيّ؛ لأن لكل واحد من اللفظين معنى خاصاً فالأعراب أهل البادية، والعرب أهل الأمصار فيحصل اللبس[5]. وإن علل سيبويه هذا بكون الأعراب اسم جمع لا مفرد له من لفظه فيُرَد إليه[6].

ثالثاً- التباس المذكر بالمؤنث:

(1) ينظر: كتاب في أصول اللغة، لمحمد شوقي: 2/90-91.

(2) ينظر: قل ولا تقل: 63. وأخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، لأحمد مختار عمر: 73.

(3) ينظر: كتاب في أصول اللغة: 2/90-91.

(4) ينظر: دليل السالك، لعبد الله الفوزان: 3/241.

(5) ينظر: همع الهوامع: 3/367.

(6) ينظر: كتاب سيبويه: 1/262.

يلتبس المنسوب إلى المذكر بالمنسوب إلى المؤنث؛ لأن النسب إلى المؤنث يوجب حذف تاء التأنيث، ولذا ذهب الخليل وسيبويه إلى أن النسب إلى {بنت وأخت وثنتان وكلتا} وغيرها مما هو مؤنث كالنسب إلى مذكراتها فنقول: بَنَويّ وأَخَويّ وثنويّ وكلويّ. بحذف التاء قياساً على حذفها في جمع المؤنث السالم. جاء في الكتاب: "وإذا أضفت إلى {أخت} قلت: أخويٌّ، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس، وذا القياس قول الخليل، من قِبل أنَّك لمّا جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء، وردت إلى الأصل، فالإضافة تحذفه كما تحذف الهاء، وهي أردُّ له إلى الأصل"(1). وقال في {بنت وكلتا وثنتان}: "وأمَّا {بنت} فإنك تقول: بنويٌّ، من قِبل أنّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء، وذلك لأنّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلمَّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء (سنبتة) و(عفريت) ولم تكن مضمومة إلى الاسم كالهاء يدلّك على ذلك سكون ما قبلها جعلناها بمنزلة ابن... وكذلك: {كلتا وثنتان} تقول: كلويٌّ وثنويٌّ وبنتان: بنويٌّ"(2). وهم بهذا لا ينفون وقوع اللبس بين المذكر والمؤنث بل يُعَولون على السياق في دفع الالتباس.

لذا حاول العلماء قديماً التخلص من هذا اللبس قبل النظر في السياق أو حتى تركيبها في جملة، فيونس شيخ سيبويه ينسب إلى {بنت وأخت} ونحوهما على لفظه بإبقاء التاء كما هي، ومن غير رد إلى الأصل أو حذف، فيقول: بِنْتي وأُخْتي وثِنْتي وكِلتي أو كِلْتَوي فراراً من اللبس. وهو اختيار السيوطي. ورده سيبويه فقال: "وأما يونس فيقول: أختي وليس بقياس"(3).

أما أبو الحسن الأخفش فأراد التوفيق بين الرأيين فهو يحذف التاء ويُقرّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، ويرد المحذوف فيقول: بِنْوي وأُخْوي وثِنْتي وكِلْوي(4). فهذه المحاولات وغيرها تشهد بوقوع اللبس الصرفي، وتؤكد محاولة تجنبه من قبل العرب وعلماء العربية قبل غيرهم. فالتغيير الذي أجراه العلماء مخافة اللبس ليس بجديد على العرب حتى قال ابن جني عن قول يونس {بنتي وأختي}: "إن له أصولاً تجتذبه وتسوغه"(5). وقال عنه الفوزان: "وهذا وجيه، لبعده عن اللبس"(6).

كما أن هذه التاء في مثل: {بنت وأخت} أشبهت تاء {جِبْت وسُحْت} في سكون الحرف الصحيح قبلها، والوقف عليها بالتاء لا بالهاء، وكتابتها مفتوحة، فكأنها لم تشعر بالتأنيث فجاز

(1) المصدر نفسه: 3/360-361.
(2) كتاب سيبويه: 3/363.
(3) المصدر نفسه: 3/361.
(4) ينظر: همع الهوامع: 3/366.
(5) الخصائص: 1/201.
(6) دليل السالك: 3/238.

إبقاؤها، ومن أوجب حذف التاء فهو ينظر إلى جمع {بنت وأخت} حيث جمعوهما على بنات وأخوات، دون بنتات وأختات، لكنه ربما نسي أن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر[1].

ومما غيّره العرب فراراً من اللبس قولهم في النسب إلى الأرض السَّهلة: سُهلي، قال ابن سيدة: "السَّهلِيّ هو الرَّجُل المنسوب إلى السّهل الذي هو خلاف الجبل، والسُّهلِيّ هو الرَّجُل المنسوب إلى سَهْلٍ اسم رجل"[2]. وفي البصرة: بِصري بكسر الباء، للتنبيه على أن البصرة سميت بهذا الاسم من أجل الحجارة التي فيها والتي يقال لها: البصرة[3]. أو مخافة الالتباس بُبصرى الشام كما مر ذكره. وفي الدَّهر: دُهري، بضم الدال نسبة إلى الدهر بمعنى الشيخ الهَرِم؛ ليفرقوا بينه وبين المُعَطّل من أهل الإلحاد[4]. وإلى البحرين: بحراني، ولم يقولوا: بحريّ، ليفرقوا بينه وبين النسب إلى البحر[5]. وقالوا: قِبطي نسبة إلى القِبطُ، وقُبْطيّ وهو ثوب من كتان رقيق يُعمَل بمصر نسبة إلى القِبْطِ أيضاً على غير قياس فرقاً بينه وبين الإنسان[6]. وقالوا في بني عَبيدَة من بني عدي: عُبَدِيّ، فرقاً بينهم وبين آخرين سموا ببني عبيدة، كما خصوا عبديّ بعبد القيس. ومثل هذا يقال في حُبَليّ وجُذَميّ، فخُصَّ الأول ببني الحُبلى من الأنصار، والثاني بجَذيمة من عبد القيس؛ لأن في العرب غيرهم ممن سمي بهذا الاسم[7]. ولذا فالأحسن في النسبة إلى نحو مرميّ: مرموي أمناً للبس قياساً على الألفاظ المُغيّرة الواردة سماعاً، فتقلب الياء الرابعة واواً بعد حذف الأولى؛ لئلا يبقى اللفظ على هيئته فيُظن أنه اسم مفعول من رمى لا منسوباً، وغيره يُحمل عليه، وقد ذكره سيبويه فقال: "ومن قال: حانويٌ قال: مرمويٌ"[8]. أي بقلب الياء الثانية واواً لأنها أصلية ولأنها صارت رابعة كالتي في حانويّ بعد حذف الأولى الزائدة. ونقل الصبان عن بعضهم استحسانه {مرموي} من جهة أمن اللبس[9].

ونحن نرى هذا الفرار من اللبس جلياً في المقصور، فالألف لا تحذف عند النسب إلى {عصا} مثلاً فيصير {عصيّ} فيلتبس بعصيّ في باب فعيل. ولئلا يسقط أحد الأصول الثلاثة.

---

(1) ينظر: حاشية الصبان: 274/4.

(2) المخصص: 161/4.

(3) ينظر: علل النحو: 544.

(4) ينظر: المقتضب: 146/3، وهمع الهوامع: 368/3 واللباب علل البناء والإعراب: 156/2.

(5) ينظر: المخصص: 161/4، وتاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي: 122/10.

(6) ينظر: المخصص: 385/1، والمصباح المنير، لأحمد الفيومي: 290.

(7) ينظر: المخصص: 161/4.

(8) كتاب سيبويه: 346/3.

(9) ينظر: حاشية الصبان: 257/4.

وإذا كانت ياء النسب تستعمل للتفريق بين الجمع والمفرد في اسم الجنس الجمعي كـ{روم ورومي، وعرب وعربي} فهي قد توقع اللبس في اسم الجنس الذي يفرق بينه وبين واحده بتاء الوحدة نحو: شجر وشجرة، فيوقع في اللبس بين مفرده وجمعه؛ لأن النسب يوجب حذف التاء من المفرد فالنسبة إليهما: شَجَريّ. فلا يعلم إلى أيهما نسب؟. وقد نقل الصبان عن الدماميني قوله في اسم الجنس الجمعي: "لا يَعلمُ ما المنسوب إليه منه أهو المفرد أم الجمع إلا الله تعالى؟ لأن تاء التأنيث لا بد من سقوطها البتة"[1].

ومثله في الأعداد نحو: خمس وخمسة، إذ النسب إليهما: خمسيّ، قال الصبان: "فتقول: خمسيّ أي: وإن ألبس بالنسبة إلى خمسة وخمس؛ لأنهم لا يراعون الإلباس في هذا الباب"[2]. مع أن الأصل مراعاة اللبس في التذكير والتأنيث ولذا حذفوا علامة التأنيث من بعض الصفات لما كانت خاصة بالنساء لا يشاركها فيها الذكر نحو: {مُئتِم ومرضع وحائض ومُطفل} والعذر في هذا التركيب مع أنه مُلبِس أنهم ربما أعادوا هذه التاء بعد النسب عند إرادة التأنيث فقالوا: شجرية، وخمسية. وقد قيل إن هذا هو ما دعاهم إلى حذف التاء لئلا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة. قال الأشموني: "فيقال في النسب إلى فاطمة: فاطمي، وإلى مكة: مكيّ، لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة. وأما قول المتكلمين في ذات: ذاتيّ، وقول العامة في الخليفة: خليفتيّ فلَحْن، وصوابهما ذَوَوي[3] وخَلَفي"[4].

وقد يقع اللبس في النسب بين لفظين مختلفين معنى كانا قبل النسبة إليهما يُعتمد في التفريق بينهما لفظاً على تاء التأنيث نحو: العرب والعربة، فالنسبة إليهما: عربيّ، فلا ينفع هنا شيء في التفريق وإن ردت تاء التأنيث، فقولنا: {عربيّة} أهو مؤنث العربيّ، أو اسم مؤنث منسوب إلى العربة، كقول المصريين للسيارة: عربيّة. اللهم السياق فحسب.

رابعاً- اللبس في الصيغ:

(1) حاشية الصبان: 279/4.

(2) المصدر نفسه: 268/4.

(3) فضل المعاصرون النسبة إلى ذات: ذاتي. بإبقاء الكلمة على نطقها حتى لا تخفى الصلة بين كلمتي المنسوب والمنسوب إليه، لو قيل ذَوَوِيّ، وحتى لا تلتبس بصيغة المذكر "ذو". وقد ورد في تعبيرات كثيرة مثل: دافع ذاتي، تفكير ذاتي، اكتفاء ذاتي، تمويل ذاتي، حكم ذاتي، سيرة ذاتية، نقد ذاتي. ومثلها حياة: حياتي. والقياس حيوي للسببن الأولين نفسيهما. ينظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة: 76-77.

(4) حاشية الصبان: 250/4-251.

اللبس حاصل هنا بين أوزان منها (فعيل وفعيلة) المفتوحا الأول والمضموماه، و(فَعُولة وفَعَل وفَعَلَة) ذلك أن الياء والواو والتاء تحذف من هذه الأوزان عند النسب، ويفتح الحرف الثاني منها فتكون جميعها عند النسب بلفظ واحد.

ففي (فعيل) ورد قولهم في: قُرَيش: قُرَشيّ، وفي هُذَيل: هذليّ، وفي ثقيف: ثقفيّ، فهو وإن كان شاذاً –كما يقولون– إلا أن الياء حذفت[1]. وذهب ابن سيدة إلى أن حذف ياء {فعيل} غير معتل اللام أنما هو لعلة صرفية، وهي أن المنسوب يلزم آخره الكسرة، وهو الفاء من ثقيف، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النّسبة والكسرة التّي قبلها وياء فَعِيْل وفُعَيْل، وكل ذلك جنس واحد فحذفوا الياء التّي في فَعيل وفُعَيْل استثقالاً[2].

وفي (فَعيلة وفُعيلة) يلتبسان بـ(فَعَل وفُعَل) وإن كانا مونثين، من ذلك النسب إلى الجزيرة مثلاً فهو قد يلتبس بالنسب إلى الجَزَر، ومثله: عُميرة وعُمَر، وحُجيرة وحُجرة فيصير: جَزَري وعُمري وحُجَري، لأنه لا بّد من حذف التاء والياء منها. ومثله عشيرة وعشرة: عشريّ، وحديقة وحدقة العين: حدقيّ، وفريسة وفرس: فرسيّ، وقسيمة وقَسَم: قسميّ، وغير هذا كثير. حتى التبس الأمر على سيبويه نفسه فشك في الخَرْفيّ أهو منسوب إلى الخَرْف وهو المصدر أو الخريف؟[3].

أما {فعولة} فقد ألحقه سيبويه[4] بفعيلة في حذف التاء وحرف العلة وفتح الحرف الثاني فتقول في النسب إلى فَرُوقة: فَرَقي[5]. وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شنوءة: شنئيّ[6]. وقد أحسن مَن جعله شاذاً لا يقاس عليه، بل يقال في كل فعولة: فعولي فراراً من اللبس[7]. وقد أشار اليه المبرد[8].

وقد علل العلماء حذف الياء من فَعيلة وفُعيلة بقولهم: "لأن النسب أثر فيه وغيّره بحذف تاء التأنيث منه، والتغيير يؤنس بالتغيير، بخلاف باب فَعيل وفُعيل فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً فلم يحذف منه الياء"[9]. وذهب الدكتور أحمد مختار عمر إلى أنه ينبغي النسب إلى فعيلة التي لم يَرِد فيها سماع صحيح من غير إزالة الياء مخافة اللبس، ولأنّ النسب إليه على فَعَليّ يباعد بين لفظي المنسوب والمنسوب إليه مما قد يوقع في خطأ الضبط بالشكل في النصوص المكتوبة.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري: 297.
(2) ينظر: المخصص: 161/4.
(3) ينظر: كتاب سيبويه: 336/3.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 252/1.
(5) كثير الفزع. ينظر: لسان العرب، لابن منظور: 299/10.
(6) حيّ من اليمن. ينظر: حاشية الصبان: 263/4.
(7) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: 309/2.
(8) ينظر: المقتضب: 137/3.
(9) الإنصاف في مسائل الخلاف: 297، وينظر: أسرار العربية: 372.

فمَن سيقرأ طَبَعيّ ووَثَقيّ ووَظَفيّ.. ونحوها قراءة سليمة؟ ومن سيُدرك المعنى المراد بسهولة ولا يتوقف لمحاولة فهمه؟[1]. فماذا يقول الأستاذ في ضبط الاسم المصغر والمكسر وتغييراتهما. علماً أن النسب لا يُغيّر تغيرهما؟. ثم إن إجازته النسب إلى فعيلة على لفظها مطلقاً يوقع في اللبس بين المذكر والمؤنث فالنسبة إلى عشيرة على عشيري –أخذاً برأيه– مُلبِس بالعَشير. وكذا ذَبَيحة وقَطِيعة وعَقِيلة وسَفينة على ذَبيحي، وقطيعي، وعقيلي، وسفيني، مُلبِس بـ(ذبيح، وقطيع، وعقيل، وسفين).

ويبدو أن علة حذف الياء من الاسم تقوم على الشهرة التي بها يزول اللبس بين فعيل المذكر وفعيلة المؤنث، أو حتى بين فعيل وفَعَل، وبذا عُلم أن حنفياً من حنيفة، لا من الحَنَف، فإن لم يشتهر الاسم لم تحذف الياء من فَعيلة وفُعيلة مخافة الالتباس. قال ابن قتيبة: "وإذا نسبت إلى اسم مصغر– كانت فيه الهاء أو لم تكن – وكان مشهوراً ألقيت الياء منه تقول في جهينة ومُزينة: جُهني ومُزني، وفي قريش: قرشي، وفي هذيل: هذلي، وفي سليم: سلمي، هذا هو القياس إلا ما أشذوا، وكذلك إذا نسبت إلى فَعيل أو فَعيلة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء مثل: رَبيعة وبَجيلة، تقول: رَبَعي وبَجَليّ، وحَنِيفة: حَنَفيّ، وثقيف: ثقفيّ، وعتيك: عتكيّ، وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني"[2].

وإليه ذهب الدكتور مصطفى جواد فأجاز إبقاء الياء في فعيلة إن لم تكن علماً فقال: "فإذا جاز حذف الياء من العلم فذلك لأن له من الشهرة والاستفاضة ما يحفظه عند الحذف وله من قوة المنسوب ما يميزه عن غيره ويبعده من اللبس"[3].

وعلى الرغم من ذلك فهذا الأخير هو الذي تميل إليه الفكرة وتطمئن إليه النفس، فلذا لا اعتراض على ما ورد عن العرب من أسماء لم تحذف منها الياء وكان حقها الحذف أو حذفت في موضع الإثبات لأنهم أنما ينظرون إلى اللبس، وليس كما أراد أن يقرر بعضهم أنهم لا يبالون باللبس في باب النسب.

المطلب الثاني
اللبس في باب التصغير

(1) ينظر: أخطاء اللغة العربية المعاصرة: 69.

(2) أدب الكاتب، لابن قتيبة: 221.

(3) قل ولا تقل: 133.

يحدث لبس في التصغير كما النسب، فلا يُفرق فيه بين مذكر ومؤنث في بعض الألفاظ وإن كان التصغير يراعيها أحياناً كتصغير شجر، وخمس في العدد، على شُجَير وخُمَيس، لا شُجيرة وخُميسة مع أنهما مؤنثان؛ مخافة الالتباس بتصغير شجرة وخمسة في المعدود المذكر. قال ابن عقيل: "فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في شجر وبقر وخمس: شُجير وبُقير وخُميس بلا تاء، إذ لو قلت: شجيرة وبقيرة وخميسة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة المعدود به مذكر"[1].

ومن ذلك إيجابه بقاء الزائد في آخر الاسم الرباعي؛ لئلا يلتبس تصغير الاسم المشتمل على هذه الزيادات بالاسم الخالي عنها، كخنفساء وزعفران ومسلمان ومشرقيّ، وغيرها فتصغير ذلك خُنَيفساء وزُعَيفران ومُسَيلمان ومُشَيرقيّ[2].

وكذا في الثلاثي إذا التبس بغيره كـ(حبلى) فتصغيرها: حُبَيلة بزيادة تاء التأنيث، للتفرقة بين مصغره ومصغر المذكر، إذ لو قيل: حُبَيل لالتبس بتصغير حَبل. فإن لم يكن ملبساً لم تلحقه التاء كالصفة الخاصة بالمرأة نحو: حائض وطالق، فتصغيرهما مرخمين: حُيَيض وطُلَيق[3].

وليس شيء أكثر التباساً من تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي فيه، كقولنا في شَعب أو أَشعَب: شُعَيب. كما نقول في تصغير أسود وسواد: سُوَيد. وفي حامد، ومحمود، وحمدان: حُميد[4]. وفي عُمَر وعَمرو: عُمير.

وقد يحدث هذا اللبس في المُصغر غير المرخم، وذلك عندما يقتضي وزن التصغير حذف أحد الحرفين الزائدين من الاسم، فيلتبس الاسم المُصَغر بمُصَغر الذي فيه أحد هذين الزائدين، نحو: مُطلق ومنطلق، إذ يصغران على مُطَيلق. بحذف النون من الثاني؛ لأنها أولى بالحذف من الميم. وكذا مجمع ومجتمع يصغران على مُجَيمع. بحذف التاء من الثاني؛ لأن الميم أولى بالبقاء، لأنها للمعنى، ولذا تدخل على كل اسم مفعول من الثلاثي وغيره، وعلى اسم الفاعل من غير الثلاثي، وعلى اسم الزمان، والمكان، والمصدر الميمي[5]. ونقول في مُستَخرِج ومُخرج: مُخَيرج بحذف السين والتاء، وكل هذا مُلبِس، لأن معنى الاسم المتضمن هذه الزوائد ليس كالخالي عنها. وعلى هذا فقس.

وقد يكون اللفظ ملبساً قبل التصغير إذ يكون على صيغة متعددة المعنى نحو: مختار لا يُعرف أهو اسم فاعل أو اسم مفعول من غير الثلاثي؟. ثم يُصغر على مُخَيِّر بحذف التاء وقلب

---

(1) شرح ابن عقيل150/4.

(2) ينظر: المقتضب: 261/2.

(3) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 240/1.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية: 301/2.

(5) ينظر: المقتضب: 249/2.

الألف ياءً مكسورة، فلا يزول لبسه، بل يزداد التباساً؛ لأنه يلتبس عندئذٍ بمُخَيِّر اسم فاعل من (خيَّر). وهو على هيئة التصغير. ولذا نرى أنَّ تصغيره بتعويض التاء ياءً أحسن من جهة أمن اللبس فيصير على مُخَييّر[1].

ومثال المُلبِس أيضاً الاسم الذي ثالثه أو رابعه حرف علة، فلا يعلم مُكَبّره؛ لأن التصغير يقلب هذا الحرف ياءًسواءً كان الفاً أو واواً، فيصير على هيئة واحدة نحو: (سُعيّد) فلا يعرف مكبره أهو سَعيد أو سُعاد أو سُعود؟. فيلتبس المذكر بالمؤنث إذ ليس في لفظ سُعاد علامة تدل على التأنيث، فإن لم يفرق بين هذه الألفاظ السياق أو زوائد التأنيث فلا مميز.

ومثله (عُميّد) أمكبّره عَميد أو عِماد أو عَمود؟. و(حُصَيّن) أهو تصغير حِصان أو حَصان للمرأة المحصنة، أو حَصين؟. وكذا (رُزين) أتصغير رَزين اسم للحجارة، أو رَزِين للرجل الوقور، أو رَزَان للمرأة ذات الوقار والعَفاف[2]. قال حسان[3] رضي الله عنه في عائشة رضي الله عنها:

حَـــصَانٌ رَزَانٌ مـــا تُـــزنُّ بريبـــة وتُـــصْبِحُ غَرْثَـــى مـــن لحـــومِ الغوَافِـــلِ

فتلتبس الصفة بالاسم ولا يعرف مذكر من مؤنث!

ومثال ما رابعه حرف علة: مِنشَار ومَنشُور، فتصغيرهما سواء هو: مُنَيشير، فيضيع الأصل بسبب هيئة التصغير، وهي ضم الحرف الأول، وفتح الثاني، وقلب حرف العلة ياء في هذه المواضع.

وكذا كل اسم مثلث الفاء يعتمد على حركة الفاء في التمييز وفي بيان معناه، لأنها حركة زائلة بزنة التصغير المُلزمة. فالسَداد: الصواب، والسِّداد: لما يُسد به، والسُّداد: داء يأخذ بالأنف يمنع نسيم الريح[4]. تصغيرها جميعاً (سُديّد).

وكذا القَوام: العدل، والقِوام: القامة، يصغران على (قويّم). وقس على هذا. فإذا كان من شأن العرب أن يفرقوا بين الكلمات بالحركات فراراً من اللبس فكيف الخلاص في التصغير والهيئة لازمة.

لكن من شأن العرب حيناً أن يخصصوا للمذكر تصغيراً ويمنعوه عن المؤنث أمناً للبس كما قالوا في تصغير (ذا) اسم إشارة (ذيَّا) على غير القياس، ولم يصغر في المؤنث إلا (تا وتي) دون (ذي) لئلا يلتبس بالمذكر لو قالوا: (ذيا)[5].

ومن ذلك أنهم قالوا: إذا أُريد تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الخالي عن علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، فتقول في تصغير: دار، وهند، وشمس: دُويرة، وهُنَيدة، وشُمَيسة.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 427/3.
(2) ينظر: كتاب العين، للخليل: 440/3.
(3) ديوان حسان بن ثابت: 190.
(4) ينظر: الصحاح 486/2.
(5) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 286/1.

لكن وردت ألفاظ مسموعة عن العرب جاءت على خلاف القياس، فلم تلحقها تاء التأنيث على الرغم من تأنيثها، وهي نحو: قوس وقُوَيس، وفرس وفُرَيس، وعُرس وعُرَيس، وحرب وحُريب، ودرع الحديد ودُرَيع، وناب من الإبل ونُيَيب –سميت بذلك لطول نابها أو لسقوطه–[1]. لأنهم أجروها مجرى المذكر في المعنى، قال أبو البركات الأنباري: في بيان ذلك: "وإنما جاز تصغيرها بغير هاء؛ لأنها أجريت مجرى المذكر في المعنى؛ لأن القوس في معنى العود[2] والفرس ينطلق على المذكر والمؤنث، والمذكر هو الأصل، فترك لفظ التصغير على الأصل، والعرس في معنى التعريس، والحرب في الأصل مصدر وهو مذكر، ودرع الحديد في معنى الدرع الذي هو القميص[3] والناب في الإبل روعي فيها معنى الناب، الذي هو السن، وهو مذكر"[4].

إذاً لمّا أُمِن اللبس لم تلحقها علامة التأنيث. ولذا قال ابن السراج في الفرس: "فإن أريد المؤنث خاصة لم يجز إلا (فُرَيسةٌ)"[5]. أو أنها لو لحقتها علامة التأنيث لالتبس اللفظ بغيره فلو صُغّرت الحرب على حُرَيبة لالتبست بتصغير حَربة[6]. ومثلها (الضُّحَى) مؤنثة وتصغيرها: ضُحَيٌّ بغير تاء التأنيث لئلا يشبه تصغيرَ ضَحْوَة[7]. ونحن نقول فأين هذه المراعاة للبس في كل الألفاظ التي سبقت.

ويمكن القول أن بعض هذه الألفاظ إنما صُغرت بغير تاء التأنيث لأنها غير مُجمَع على تأنيثها كما نُقل ذلك عن الحرب أنها مذكرة، فمن ذكّر الحرب صغّره على حُريب. جاء في المحكم "وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير وأنشد:

وهــو إذا الحَــرْبُ هَفــا عُقابُــهُ كَــرْه اللِّقــاءِ تلتظــي حِرابُــه"[8]

وفي القاموس: "دِرع الحديد، بالكسر، قد تذكر"[9]. أو أنهم يُذَكّرون غالب آلات الحرب كالرمح والسيف والسهم فحملوا عليها الدرع والقوس والفرس.

فإن قيل: إذا كانوا حذفوا التاء مخافة اللبس فيما هو قياس فلم اثبتوها فيما خالف القياس وهو الاسم الرباعي نحو: قُدَيديمَة، ووُرَيّئة وأُمَيمة، في تصغير: قُدّام، ووراء، وأمام؟ فالجواب: أنهم اثبتوها هنا مخافة اللبس أيضاً، وذلك لأن الأغلب في الظروف أن تكون مذكرة فلو لم

(1) ينظر: المخصص: 190/5.
(2) أو أنها على لفظ المصدر كالحرب.
(3) صغرها ابن التستري على (دُريعة) ينظر: المذكر والمؤنث: 75.
(4) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: 85، وينظر: أسرار العربية: 366، وعلل النحو: 481– 482.
(5) الأصول في النحو: 412/2.
(6) ينظر: المذكر والمؤنث، لابن التستري: 4، والمصباح المنير: 79.
(7) ينظر: المخصص: 135/5.
(8) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لابن سيدة: 234/3. وهو في شرح شافية ابن الحاجب: وَهُوَ إِذَا الْحَرْبُ هَفَا عُقَابُهُ* مِرْجَمُ حَرْبٍ تَلْتَظِي حِرَابُهُ. وهو غير منسوب لأحد. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: 98/4.
(9) القاموس المحيط، للفيروزآبادي: 659.

يدخلوا التاء في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبست بالمذكر[1]. ويشهد لهذا وهو إجراء المؤنث مجرى المذكر، والمذكر مجرى المؤنث إذا كان في أحدهما ثمة ما يشبه الآخر قول جرير[2]:

تدعــو ربيعــة والقَمــيصُ مُفاضــةٌ تحـــت النطـــاق تُـــشدّ بـــالأزرار

فأنث القَميص وهو مذكر؛ لأنه أراد به الدرع[3].

إذاً المعول عليه في هذه المسائل هو المعنى وليس اللفظ كما يُرى.

المطلب الثالث

التباس المفرد (المصدر) بجمع التكسير

من ذلك أنهم قالوا خُطبة لما يُخطب على المنبر، وخِطبة في خِطبة النساء، ولم يستعملوا مصدر خَطَب يَخطُب، فمصدر خَطَب اللازم: خُطُوب، وهو يلتبس بجمع الخطْب بمعنى الشأن على فُعُول يقال: ما خَطْبك؟ أي: ما شأنك؟ فلم يستعملوا مصدري الفعلين، وجاءوا باسمي المصدر خُطبة بالضم والكسر مخافة اللبس. فقد نقل الهروي عن ابن درستويه قوله: "الخِطبة بالكسر، والخُطبة بالضم، اسمان يوضعان موضع المصدر، لأن مصدر خَطَب يَخطُب غير مستعمل، ولو استعمل لكان قياس مصدر ما لا يتعدى فعله على فُعُول، كقولك: خَطَب خُطُوباً، ولكان مصدر المتعدي منه على الفَعْل، كقولك: خطبت المرأة خَطْباً، ولكن ترك استعمال ذلك لئلا يلتبس بغيره، ووضع موضعه ما يغني عنه ولا يلتبس بشيء، فجعل الخِطبة بالكسر، اسم ما يخطب به في النكاح خاصة، كما أن الخُطبة بالضم، اسم ما يخطب به"[4].

ونحن نقول هنا إذا كان العرب قد عدلوا عن مصدر هذا الفعل مخافة الالتباس بغيره فما قولنا فيما ورد غير معدول عنه نحو: ظَهَر فقياس مصدره: ظُهُور، وهو يشبه جمع (ظَهْر) على فعول (ظهور).

ويشبه هذا وإن لم يكن مصدراً لفظة (تَخوم الأرض) بفتح التاء وهي حدودها، إذ اختلف فيها العلماء، فبعضهم يرى أنها جمع على وزن فَعُول ومفردها عندئذ (تَخْم)[5]. ويرى ابن السكيت أنها مفرد، وجمعها على فُعْل أي: (تُخُم)[6]. والخليل يرى أن لا مفرد لها[7].

ومثله (خاصم) إذ مصدره خِصام وهو يشبه جمع خَصْم. قال تعالى: ﴿ **وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ** ﴾ البقرة: ٢٠٤ أي: وهو شديد

(1) ينظر: أسرار العربية: 366، والبلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث: 86.
(2) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: 897.
(3) ينظر: العين: 12/3، والبيت الذي فيه " تدعو هوازن".
(4) إسفار الفصيح: 31/2.
(5) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري: 139/7.
(6) ينظر: إصلاح المنطق: 282.
(7) ينظر: العين: 242/4.

المخاصمة على معنى المصدر، أو هو أشدّ الخصوم خصومة على أن الخصام: جمع خَصْم، كصعب وصِعاب[1].

ولعلَّ مثله (الغُرُور) إذ يمكن أن يكون جمع غارّ وهو الجاهل الغافل[2]. كقاعِد وقُعود، وأن يكون مصدر غَرَّه يَغرُّه كالجُلوس[3]. وعليه قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾ آل عمران: ١٨٥. وخلاصة القول: إن (فعول) قد يكون مصدراً أو جمعاً، كقُعُود وسُجُود، فقد يكونان مصدرين أو جمعين لقاعد وساجد.

وكذا (أَجْر) مصدر أَجَرَ جاء في لسان العرب: "أَجَرَه الله يأْجُرُه ويأْجِرُه أَجْراً"[4]. ويحتمل أن يكون جمع (جَرْوٍ) مُكسّراً، وأصله: أجرو (أَفْعُل) فأبدلوا من ضمة العين كسرة فصار تقديره: أجرِو. فلما انكسر ما قبل الواو – وهي لام– قلبت ياء فصارت أجري، ثم حذفت كياء المنقوص[5]. ونحو هذا كثير في العربية. فهلا تركوا الجمع على هذا الوزن مخافة الالتباس بالمصدر كما تركوا جمع فاعل على فواعل؛ لأنه جمع للمؤنث خاصة فاجتنبوا مثل ذلك في المذكر، وعدلوا به عن هذا الباب، لكثرة أبنية المذكر في الجمع. قال المبرد: "ولا يجوز أن يجمع على فواعل، وإن كان ذلك هو الأصل؛ لأن فاعلة تجمع على فواعل. فكرهوا التباس البناءين، وذلك نحو: ضاربة وضوارب، وجالسة وجوالس، وكذلك جميع هذا الباب"[6]. وإن جمع فاعل على فواعل في كلمات معدودة أُمن فيها التباس المذكر بالمؤنث فقد قالوا: فارسٌ وفوارس؛ لأن هذا لا يكون من نعوت النساء. فأمنوا الالتباس فجاءوا به على الأصل[7].

أو كعدولهم عن جمع (عِيد) على أعواد، وتصغيره على عُوَيد، مع أن أصل الياء فيه واو، فأصل عِيْد: عِوْد من العَوْد لِيُفرقوا به بين جمعه وتصغيره في الموضعين وبين جمع (عُود الخشب) وتصغيره، فقالوا في عُوْد: أعواد وعُويد وفي عِيد: أعْياد وعُييد[8].

ومثله جمع (ريح) على أرواح وتصغيره على رُويحة؛ لأن أصل الياء فيها واو، فقبلوا الواوَ ياء لانكسار ما قبلها، فلما زالت الكسرة عادت واوا[9]. قال زهير[1]:

---

(1) ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري: 248/1.

(2) ينظر: المصباح المنير: 265.

(3) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 264/4.

(4) لسان العرب: 10/4.

(5) ينظر: الخصائص: 470/2.

(6) المقتضب: 216/2.

(7) ينظر: المصدر نفسه: 216/2.

(8) ينظر: اللباب علل البناء والإعراب: 166/2.

(9) ينظر: المقتضب: 281/2. والخصائص: 13/3.

قـف بالـديارِ التـي لـم يَعْفُهـا القِـدَمُ بَلَـــــى وَغيَّرهـــــا الأرواحُ والـــــدِيَمُ

وهذا –أعني جمع (ريح) على أرواح وتصغيره على رويحة– مُلبِس بجمع الرُّوح وتصغيره فهو أيضاً يجمع على أرواح ويصغر على رويحة[2]. وقد التبس الأمر على الشاعر الفصيح عُمارة بن عقيل[3] إذ جمع الريح على أرياح، فأنكر أبو حاتم ذلك عليه فيما نقله ابن جني فقال: "ومن ذلك إنكار أبي حاتم على عُمَارة بن عَقِيل جمعه الريح على أرياح. قال: فقلت له فيه: إنما هي أرواح. فقال: قد قال عز و جل: ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ ﴾ الحجر: ٢٢ وإنما الأرواح جمع رُوح. فعلمت بذلك أنه ممن لا يجب أن يؤخذ عنه"[4]. وأنا أقول أنه مُلبِس بجمع (الرَّوح) وهو الرحمة إذ جمعه أرواح أيضاً. قال ابن سيدة: "الرَّوْحُ: الرَّحْمَة، وَفِي التَّنْزِيل: ﴿ وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ ﴾ يوسف: ٨٧ أَي: من رَحْمَة الله، وَالْجمع: أرواحٌ"[5].

ويلتبس المفرد بالجمع إذا كان المفرد على زنة الجمع ولم تقم قرينة فارقة بينهما كـ(نُصُب) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ سِرَاعًا كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ ﴾ المعارج: ٤٣ فهي قد تكون اسماً مفرداً بمعنى الصنم المنصوب للعبادة، وجمعه حينئذ أنصاب، أو جمع نِصَاب ككِتَاب وكُتُب. أو جمع نَصْب نحو: سَقْف وسُقُف[6]. هذا ما فتح الله عز وجل علي به وهو الهادي للرشاد.

الخاتمة

بعد النظر في الإرث اللغوي، وما تضمنه هذا الأثر من الأبنية الصرفية الملبسة ومحاولات تجنب هذا اللبس تبين لنا الآتي:

---

(1) ديوان زهير بشرح الأعلم الشنتمري: 52.

(2) ينظر: العين: 291/3.

(3) عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير الشاعر، كان من أهل البصرة، واسع العلم، كثير الفضل، أخذ عنه أبو العباس المبرد. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري: 155.

(4) الخصائص: 295/3.

(5) المحكم والمحيط الأعظم: 392/3.

(6) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: لابن عادل الدمشقي: 377/19.

- أن اللغة تفرّ من اللبس في المفردات، وتتجنبه بوسائل صرفية قبل الوسائل النحوية والقرائن اللغوية، كتغيير حركات المفردة، أو العدول عن الأصل المُلبِس كما في (عِيد ورِيح) أو النسب إلى المضاف إليه بدل المضاف ونحو ذلك.
- أن النحت آية من آيات التطور في مجال أمن اللبس، ووسيلة من وسائل التواصل الآمن، وليس مجرد رياضة أو تدريباً صرفياً.
- أن القول بأن العرب لا يبالون باللبس في باب النسب لا تُقِرّهُ كثرة التغييرات في هذا الباب العظيم تجنباً للبس. ومن ذلك محاولات العلماء طلباً للأمن من اللبس، كإقرارهم النسب إلى المؤنث من غير رد إلى المذكر نحو: (بنت وأخت) أو إلى الجمع من غير رد إلى المفرد نحو: (أعراب–أعرابي).
- أن اللبس الحاصل في البِنَى في باب التصغير كثير، ومردُّ ذلك إلى فقدان البنية للقرينة التي يقوم عليها التفريق بين الألفاظ، وهي إما حرف علة ينقلب بياء التصغير نحو (ظِهار، وظُهور، يُصغران على: ظُهَيّر) أو لمناسبة كسرة ما بعد ياء التصغير نحو (مفتاح، ومفتوح، يُصغران على: مُفَيتيح) أو حركة تذهب بهيئة التصغير اللازمة نحو (البَّر، البِّر، البُّر، تُصغر كلها على: بُرَير).
- أن للعرب في تجنب اللبس وسائل، منها:

1. العدول عن القاعدة التي تؤدي إلى اللبس إلى أخرى يُؤمن معها اللبس، كتصغير اسم الجنس الجمعي ونحوه من غير تاء التأنيث مخافة الالتباس بالمفرد.
2. الامتناع عن العدول مخافة الالتباس، وإن خالف ذلك القاعدة العامة، لأن أمن اللبس غاية، والغاية تبرر الوسيلة. كامتناع رد العلم المجموع إلى المفرد عند النسب إليه، فنقول في النسب إلى الجزائر: جزائريّ لا جَزَريّ؛ لأنه مُلبِس بالنسبة إلى الجزيرة.
3. اللجوء إلى تغييرات صوتية يتحقق معها أمن اللبس، كالنسب إلى الشيخ الهرم على (دُهري) وإلى الدهر (دَهري) من غير تغيير.